مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد السابع والعشرون - المجلد الخامس - التاريخ - آذار 2026م
doi.org/10.52866/esj.2026.05.27.02

الاوضاع الاقتصادية
وأثرها على القطاع المصرفي اللبناني 1958 - 1975

ايات تيسير مطلك ، أ.د. رائد راشد محمد
الجامعة العراقية / كلية التربية

مستخلص:

تتناول الدراسة الاوضاع الاقتصادية في لبنان خلال الفترة 1958-1975 لاسيما في المجالين الزراعي والصناعي وما له من تأثير على المجال المصرفي ، فقد شهد المجال الزراعي والصناعي تطورا ملحوظا بفضل تشجيع ودعم الحكومات اللبنانية المتعاقبة لتطور تلك المجالات لما لها من تأثير كبير على الدخل القومي اللبناني، الا ان تلك الجهود لم تسهم في ارتقاع المجالين الزراعي والصناعي ليصل الى مرحلة يستطيع بها لبنان منافسة الدول المتقدمة بسبب ظهور العديد من المعوقات ،مما دفع بالاقتصاد اللبناني نحو الاعتماد على المجال التجاري والمالي والمصرفي فتدفقت رؤوس الاموال وزادت المصارف الأجنبية في لبنان مما ادى لزيادة تبعيتها للغرب لاسيما الولايات المتحدة الامريكية .

Economic Lactation and its Impact
on the Lebanese Banking Sector 1958-1975

Ayat Tayseer Matlak , Professor. Raed Rashid Mohammed
Aliraqia University-College of Education

Abstract:

The study deals with the economic situation in Lebanon during the period 1958-1975, especially in the agricultural and industrial fields, and its impact on the banking field. However, these efforts did not contribute to the rise of the agricultural and industrial fields to reach a stage where Lebanon can compete with the developed countries due to the emergence of many obstacles, which pushed the Lebanese economy towards dependence on the commercial, financial and banking fields. Especially the United States of America.

المقدمة :

عد الجانب الزراعي والصناعي من اهم الجوانب التي يعتمد عليها الدخل القومي في لبنان لاسيما وان طبيعة البيئة الجغرافية للبنان قد منحتها اراضي زراعي خصبة وموقع استراتيجي يخدم التطور الصناعي فيها ، وقد شجعت حكومة لبنان لانماء المجالات الزراعية والصناعية عن طريق تشجيع الفلاح وتقديم تسهيلات مالية وشرعت العديد من القوانين التي تهدف لزيادة الانتاج الا ان تلك المجالات بقيت تعمل في الاطار المحلي فلم تستطع تحقيق اكتفاءا ذاتيا وتصل لمرحلة الاستغناء عن المنتجات المستوردة فقد اصطدمت بحاجز المنافسة الاجنبية مما دفع الاقتصاد اللبناني نحو الاعتماد على المجال المصرفي لزيادة الدخل القومي والذي القي بنتائجه السلبية على الجانبين الزراعي والصناعي فقد بقي محدودا.

نطاق البحث:

قسم البحث الى مقدمة ومبحثين وقائمة هوامش تناول المبحث الاول المجال الاقتصادي بشقيه الزراعي والصناعي وبين فيه محاولة الحكومة اللبنانية للنهوض بالواقع الزراعي والصناعي وما واجهت تلك المجالات من معوقات اثرت في مساهمته في زيادة الدخل، اما المبحث الثاني فتطرق لتوضيح اثر الاوضاع لسياسية والاقتصادية على القطاع المصرفي في لبنان وما نتج عنه من تأثير على واقع لبنان الاقتصادي.

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر المهمة تنوعت بين الرسائل والاطاريح والكتب العلمية والصحف والبحوث العلمية المنشورة ومن بين تلك المصادر كتاب تاريخ لبنان المعاصر للمؤلف طارق احمد قاسم، واالتأثيرات الاقتصادية والطائفية والحزبية في الأوضاع الداخلية اللبنانية 1970-1976 للباحث معد صابر رجب ، فضلا عن رسالة الباحثة رنده علي نحلة، الانعكاسات المستقبلية للتخصيصية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان .

اولاً: الأوضاع الاقتصادية

أ- الزراعة

تميز الاقتصاد اللبناني للفترة الممتدة من (1958 - 1975) بمعدل نمو مرتفع وفترة نشاط اقتصادي متسارع، إذ شهدت هذهِ الفترة تفوقاً لقطاع الخدمات والتجارة والنشاطات المالية والمصرفية إلا أن التطور الاقتصادي في تلك الفترة جاء على حساب قطاعي الزراعة والصناعة مما أدى إلى انخفاض مساهمة هذين القطاعين في مجموع الدخل القومي والذي تراوح بين 35-30٪ من إجمالي الدخل الكلي[1]، إذ شكلت الزراعة أحد القطاعات الأساسية في الاقتصاد اللبناني وارتبط إنماء البلاد الاقتصادي والاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بإنماء القطاع الزراعي الذي عُدَّ المورد الوحيد للمواد الأولية المصنعة وغير المستوردة نظراً لانعدام الموارد المعدنية في الأراضي اللبنانية[2].

بدأ الرئيس فؤاد شهاب سياسة التنمية الاقتصادية فور تسلمه السلطة وقد بدأ بالقطاع الزراعي، كون هذا القطاع أدى دوراً رئيسياً في اقتصاد بلاده فحوالي

(1) رنده علي نحلة، الانعكاسات المستقبلية للتخصيصية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 2002، ص83-82.

(2) ليلى رعد، تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي 1958-1975، ط1، مكتبة السائح، طرابلس، لبنان، 2005، ص270.

45٪ من السكان اعتمدوا كلياً أو جزئياً في دخلهم على الزراعة، كما أن أكثر من نصف السكان سكنوا في المناطق الريفية وارتبطت حياتهم بشكل أو بآخر بالقطاع الزراعي، أما من حيث الدخل فإن الدخل المتولد من قطاع الزراعة انخفض بنسبة كبيرة جداً بسبب تفضيل قطاع الخدمات وإعطاءه أهمية وأولوية بارزة مما اثر في مجمل القطاعات الاقتصادية[1]، فكان أول عمل قامت به الحكومة هو دعم صغار الفلاحين وخلق فرص عمل لهم لإبقائهم في قراهم إذ خصص برنامج لمشاريع الري الكبرى عام 1961 لري مساحات كبيرة قدرت بـ 45 الف هكتار ولا سيما في منطقة البقاع، كما استكملت الأشغال على نهر الليطاني فأنشأت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني وبنى سد البير نقاش في القرعون[2].

عملت الحكومة على تفعيل التسليف الزراعي عام 1962 بهدف النهوض بالمستوى الزراعي ورفع معنويات الفلاحين ودعمهم مالياً وتحقيق التوازن مع بقية القطاعات، وكان دور التسليف حيوياً في عملية إنماء القطاع الزراعي لان مقومات التنمية الزراعية في زيادة إنتاجية العمل وزيادة رأس المال من خلال تحقيق الاستثمارات الجديدة[3]، وتحسين مستوى الخبرة التقنية عند المزارعين وتلك الإجراءات لا يمكن أن تتم إلا اذا توافرت تسهيلات مصرفية لدعم الفلاحين، ولم يتمكن المصرف الزراعي والصناعي والعقاري للتسليف من التوافق مع إمكانات المزارعين وطبيعتهم لذلك امر الرئيس بتأسيس مصرف التسليف الزراعي الذي اعتمد على نظام جديد للإقراض وهو التسليف التعاوني الذي كان يسهل التعاون مع صغار المزارعين[4].

عالجت سياسة الدولة التنمية الزراعية في القطاعات الإنتاجية فقد تجلت في ميدان استصلاح الأراضي وتمثلت في إنشاء المشروع الأخضر في عام 1963 وهو المشروع الذي كانت مهمته تقديم الإرشادات الفنية للمزارعين وتقديم القروض الطويلة الأمد لهم ومقاومة امتداد المساحات الجردية في الجبال وجاءت قروض المشروع لتكمل القروض التي كان المصرف الزراعي والصناعي والعقاري يقدمها، وقد بلغت الأراضي التي استصلحها المشروع الأخضر عشرة الأف هكتار، وعدد خزانات المياه 650 خزاناً والطرق الزراعية التي شقتها 113 كيلومتراً والقروض التي أعطاها للمزارعين 30 مليوناً[5].

وفي عهد شارل الحلو أعطى للزراعة رعاية خاصة فاتجه إلى الريف والى الأطراف خارج المدن الرئيسية كما طور المنافع العامة للمزارعين ومد القرى بالماء والكهرباء وفي عهده غلبت قضية الإنتاج الزراعي في الأرياف، فقد شن الفلاحون والمزارعون تحركات واسعة ضد الاحتكار في الصناعات الزراعية والاستغلال الذي مارسته الشبكة التجارية- المالية على المنتجين الصغار والمتوسطين[6].

(1) بكر عبد الحق رشيد، فؤاد شهاب ودوره السياسي والعسكري في لبنان حتى عام 1964، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 2012، ص 130.

(2) باسم الجسر، فؤاد شهاب، مؤسسه فؤاد شهاب، د.م، 1998، ص102.

(3) ليلى رعد، المصدر السابق، ص281.

(4) بكر عبد الحق، المصدر السابق، ص 132.

(5) فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008، ص245.

(6) طارق احمد قاسم، تاريخ لبنان المعاصر، ط1، بيروت، 2012، ص114.

وفي عهد سليمان فرنجية فعلى الرغم من السياسة الإنمائية التي انتهجتها الحكومة اللبنانية في بداية السبعينيات والتي هدفت إلى إنماء وتطوير القطاع الزراعي وزيادة حجمه وقيمته الإنتاجية فقد انخفضت حصتها من إجمالي الناتج المحلي إذ وصلت إلى اقل من (9٪) عام 1974 وذلك لأسباب عديدة من بينها عدم الاهتمام بمشاريع الري والتي عدت الحجر الأساس لزيادة الإنتاج الزراعي ومن بين هذه المشاريع مشروع ري سهل البقاع واستغلال نهر الليطاني إذ واجهت الحكومة صعوبات وعقبات فنية ومالية وإدارية حالت دون تنفيذ هذا المشروع وهي إنفاق ملايين الليرات لوضع دراسات للمشروع واستخدام العديد من الخبراء الأجانب ومنحهم الرواتب مع العلم أن هناك من الفنيين والمهندسين اللبنانيين الذين بإمكانهم عمل هذه الدراسات، وان صعوبة التسليف لدى غالبية المزارعين لتمويل أعمالهم الزراعية عقدت الأمور وادت إلى انعكاسات سلبية على الزراعة[1].

ادى غياب البنى التحتية الكافية لخدمة الزراعة وضعف الطاقة المحلية في النهاية إلى انهيارها، وهكذا كانت الزراعة في مطلع عام 1970 متميزة بغلبة الاستثمارات العائلية الصغيرة والتفتت وطغيان الطابع الاحتكاري لإمدادات التجهيزات والمواد إذ استغل التجار والمصارف وأصحاب الآلات وموزعي الأسمدة والتي تضافرت جميعها فى إجبار المزارعين على مغادرة الأرياف إلى المدن أو المغادرة خارج البلاد، في الوقت الذي كانت فيه الزراعة فيما سبق تغطي نصف حاجة البلاد من المواد الغذائية[2].

شكل عدد السكان في الارياف نسبة 70٪ وانخفضت حتى وصلت عام 1975 إلى (20٪) وذلك في جنوب لبنان نتيجة غارات الطيران (الإسرائيلي) المتواصلة عليه والتي جعلت ظروف الحياة والعمل غير محتملة عملياً، لذلك نزح منهم حوالي (65٪-60) من السكان وهذا أدى إلى تراجع الزراعة وانهيارها بسبب قلة الأيدي العاملة وزيادة متطلباتها الانتاجية[3].

ب- الصناعة

حافظت سياسة فؤاد شهاب على الحرية الاقتصادية وتشجيع الاستيراد والتصدير وإنشاء مؤسسات حكومية واقتصادية حديثة كما في الدول المتقدمة غايتها رعاية الاقتصاد وضبط قواعده كالمصرف المركزي ومجلس البحوث العلمية ومكتب الفاكهة وغيرها من المجالس الاقتصادية والعمل على المحافظة على القطاع التجاري وقطاع الخدمات وتحديثها وتشجيع الصناعة اللبنانية ولاسيما الصناعات الصغيرة القادرة على التصدير إلى البلاد العربية، وبالرغم من إن هذه السياسة لم تمس أسس الاقتصاد اللبناني التقليدية ولا النظام الاقتصادي الحر ولم تزد ضريبة الدخل ولا الرقابة فأن تطبيقها أصطدم بمعارضة عنيفة من قبل الدوائر المالية والاقتصادية[4].

شهد القطاع الصناعي تطوراً كبيراً إذ أعد مجلس التصميم والإنماء مشروعاً لمدة خمس سنوات للمدة (1958 - 1962) وشمل المشروع تنمية الصناعة ذات المشاريع المتعددة، ومنها تشجيع الصناعة

(1) معد صابر رجب، التأثيرات الاقتصادية والطائفية والحزبية في الأوضاع الداخلية اللبنانية1976-1970، مجلة آداب الفراهيدي، العدد11، جامعة تكريت كلية الآداب، حزيران 2021، ص358.

(2) ليلى رعد، المصدر السابق، ص 288.

(3) معد صابر، المصدر السابق، ص 359.

(4) باسم الجسر، فؤاد شهاب، المصدر السابق، ص-82 83.

المحلية وبناء مخازن عصرية لحفظ المواد الأولية المستوردة والإسراع في تنفيذ مشاريع توليد الطاقة الكهربائية وزيادة عدد المدارس المهنية ووضع رسوم جمركية هدفت إلى زيادة الدخل القومي[1]، وان سياسة تشجيع الصناعة وإنماءها قد تجلت في تنفيذ مشاريع منها (توسيع ميناء بيروت، وطرابلس، وجونية، وصيدا، وقاعة استقبال المطار، ومصفاة طرابلس، ومشاريع إيصال المياه إلى المناطق النائية)، وقد اطلقت هذه المشاريع التي نفذتها الدولة حركة كبيرة في الصناعات اللبنانية[2].

لقد شهدت الصناعة تطوراً واضحاً ولاسيما في صناعة المواد الغذائية والمشروبات والمنسوجات والأثاث والورق والطباعة والمركبات الكيميائية وبذلك ارتفع عدد المصانع من (3200) مصنع عام 1958 إلى (6854) مصنع عام 1964، ولم يقتصر القطاع الصناعي في عهد فؤاد شهاب على الصناعة فقط، بل ضم كذلك الحرف والطاقة والبناء فضلاً عن الأشغال العامة وبذلك قدر الناتج المحلي القائم من الصناعة عام 1964 بـ (410,7) مليون ليرة أي (13٪) من الدخل الوطني اللبناني وهو مبلغ كبير آنذاك لبلد صغير وصناعة ناشئة مثل لبنان[3].

افتقرت الصناعة اللبنانية إلى الصناعات الاستخراجية بسبب ندرة الموارد الطبيعية فأكثرية مؤسسات الإنتاج في لبنان هي صناعات تحويلية تبنى أما على استراتيجية تصديرية، ترتكز من تأسيسها على تلبية حاجات ثابتة لأسواق خارجية معينة وتعمل في الغالب داخل مناطق حرة صناعية، وأما على استراتيجية تلبية حاجات الأسواق الداخلية أولاً ثم تصدير الفائض منها[4].

عمل شارل الحلو على تطوير سياسة الاقتصاد الحر كونه شرط ضروري لكنه كان ليس كافياً لانتهاج سياسة اقتصادية مجدية وعليه فكان يجب أن يقتصر دور الدولة على توفير البنية التحتية لنمو قطاع الخدمات، لكي يبقى نشاط رجال الأعمال انشط واكفأ إدارياً، وفي حكومته شهدت الأوضاع الاقتصادية صعوداً وهبوطاً على مدى امتداد عهده[5].

كان القطاع الصناعي اللبناني محكوماً بهيمنة القطاع الخاص وتحت هيمنة الرأسمال الأجنبي المتعاون مع الرأسمال التجاري المحلي عن طريق المصارف الخاصة[6]، إذ إن تبعية الاقتصاد اللبناني للرأسمال الغربي جعل الإنتاج الصناعي يشكو المنافسة الأجنبية على الدوام، إذ عجز القطاع الصناعي عن مزاحمة السلع الأجنبية بسبب زيادة الرسوم الجمركية على المواد الأولية التي تستثمر في الصناعة اللبنانية وهذا ما دفع وزير المالية إلياس سابا إلى القيام بمحاولة لحماية الصناعات الوطنية فأعد مشروعاً صادق عليه مجلس الوزراء بتاريخ 15 أيلول عام 1971 وهو المرسوم رقم (1943) القاضي بزيادة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية والمستوردة من الخارج لاستعمال هذا التوفير للمشاريع الإنمائية[7].

أثار هذا الموضوع ردود فعل سياسية واقتصادية وزيادة نقمة التجار وامتنع كبار المستوردين عن تسليم التجار كميات من السلع التي شملها المرسوم إذ عدته انه يهدف إلى دعم الاقتصاد اللبناني

(1) فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص136.
(2) باسم الجسر، فؤاد شهاب، المصدر السابق، ص 106.
(3) بكر عبد الحق، المصدر السابق، ص 139 – 140.
(4) ليلى رعد، المصدر السابق، ص 333.
(5) فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص 251.
(6) رندة على نحلة، المصدر السابق، ص 86.
(7) ليلى رعد، المصدر السابق، ص 370.

وان حدة التناقضات قد اشتدت في ظل الإضراب المفتوح الذي دعت إليه جمعية تجار بيروت في 20 ايلول1971 بعد أن تفاعلت هذه القضية بين الأوساط السياسية وعلى الرغم من محاولات رئيس الوزراء الوصول إلى حل لمعالجة الاقتصاد اللبناني، وفي ظل الصراع القائم بين مختلف الفئات الداعمة للمرسوم والرافضة له، كان من السهل على التجار أن يفرضوا هيمنتهم وسيطرتهم على النظام الاقتصادي الحر وان يسعوا إلى صيانة مصالحهم عن طريق ممثلين في مجلس النواب ونتيجة لهذا الضغط رضخت الحكومة لعقد جلسة في 30 ايلول1971 برئاسة الرئيس سليمان فرنجية واتخذت قراراً بإلغاء المرسوم[1].

واجهت الصناعة اللبنانية خلال تطورها بعض العقبات التي أعاقت تقدمها وارتفاعها إلى مستوى الدول المتقدمة صناعياً، ومن هذه العوائق هو عدم وجود سوق محلي لتصريف الإنتاج إذ أن السوق المحلي صغير جداً بالنسبة إلى الصناعات الجديدة الموجودة في لبنان، وعدم توفر المواد الخام التي تحتاجها الصناعة التحويلية، لذلك كان الاعتماد على الاستيراد[2]، وفي الوقت نفسه فان الإنتاج الوطني لم يكن قادراً على إرضاء رغبات الشعب إلا اذا تساوى من حيث الجودة مع السلع الأجنبية، وان ارتباط النظام الاقتصادي الحر بالرأسمالية الغربية عزز التحالف بين البنى الاقتصادية والسياسية وجعل لبنان يتعرض لمشكلات داخلية صعبة أثرت في قطاعه الصناعي وان عملية التصنيع في لبنان وقضية تطوره ارتبطا إلى حد ما بدعم الدولة من خلال البرجوازية المسطيرة على الإنتاج الوطني[3]، وادت الحروب التي حصلت في لبنان إلى دمار الاقتصاد اللبناني اذ سجل قطاع الصناعة نمواً بطيئاً ولم يستطع أن يلبي حاجات المؤسسات الصناعية في البلاد[4].

(1) معد صابر، المصدر السابق، ص 361-360.
(2) يلى رعد، المصدر السابق، ص 375.
(3) معد صابر، المصدر السابق، ص 362.

ثانياً: أثر الأوضاع السياسية والاقتصادية على القطاع المصرفي

أسهمت التحولات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط بدءاً من فترة الخمسينيات إلى مجموعة التدابير الاقتصادية التي أقدمت عليها الدولة اللبنانية في تعزيز القطاع المصرفي وزيادة الثقة في مؤسساته وهذا ما أدى إلى الازدهار المصرفي الذي كان له الأثر الفعال في جعل بيروت سوقاً مالية إقليمياً ودولياً، فضلاً عن المستوى الضرائبي المتدني وغياب التشريع المالي الذي أعطى الرقابة على القطاع الأجنبي والسرية المصرفية التي أدت إلى تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والعربية لاستثمارها في مجال الخدمات والودائع المصرفية[5].

مثلت المدة (1958 – 1964) انعطافاً في السياسة الاقتصادية إذ ظل قانون التجارة يرعى العمليات المصرفية حتى صدور قانون النقد والتسليف في 1 آب عام 1963[6]، إذ وضع هذا القانون لينظم الخدمات المالية ومؤسساتها في لبنان[7]، وقد انشأ الرئيس فواد شهاب بموجب هذا القانون مصرف

(4) جابري أمينه وتوأمي كريمة، الحرب الأهلية اللبنانية وانعكاساتها على لبنان 1999-1975، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة، 2019، ص17.
(5) معد صابر، المصدر السابق، ص 364.
(6) جورج عشي وغسان العياش، تاريخ المصارف في لبنان، مطابع شمال آند شمالي، بيروت، 2001 ، ص 119.
(7) كمال ديب، أمراء الحرب وتجار الهيكل (رجال السلطة والمال في لبنان)، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، 2007، ص202.

لبنان، أي المصرف المركزي الذي تكون مهمته مسؤولية النقد، وقيمته والسيولة، ومراقبة المصارف وغيرها من الصلاحيات والمسؤوليات المعتمدة في دول العالم[1]، وصدر هذا القانون بموجب المرسوم رقم (13513) الذي عُدَّ الركيزة الأساسية للجهاز المصرفي والمالي في لبنان والذي راعى تنظيم النقد في المصرف المركزي[2].

عمد فؤاد شهاب إلى تنظيم القطاع المالي فعندما انتهى امتياز مصرف سوريا ولبنان عام 1964 اعلن عن تأسيس مصرف لبنان وهو المصرف المركزي[3]، الذي منح وفق قانون النقد والتسليف حق إصدار العملة اللبنانية وتثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية والأشراف بشكل عام على الأداء المالي والاقتصادي في البلاد ولهذا الغرض فرض المصرف المركزي على المصارف الخاصة نسبة ودائع محددة في خزائنهِ ليستطيع التحكم في معدلات الفوائد وتكون بمثابة الاحتياطي لمساعدة المصارف التي تعاني صعوبات في السيولة[4].

حاول أصحاب المصارف عرقلة تنفيذ أعمال فؤاد شهاب ورصدوا مبلغا من المال للقيام بحملة معارضة له في الصحف واستطاعوا إقناع بعض أساتذة الاقتصاد المقربين من رئيس الحكومة تأخير تنفيذه، وكانت حجة هؤلاء أن القانون الجديد يعطي المصرف المركزي حق مراقبة المصارف الخاصة وذلك يمس بمبدأ سرية المصارف كما يعطي بعض موظفي المصرف المركزي سلطة يستطيعون استغلالها للمضاربة الشخصية، وحجة أخرى كانت أن التخصص المصرفي يضر بـ لبنان لان المصارف معتادة على التعاطي مع الأعمال المصرفية وهو سر نشاطها وازدهارها وأضطر فؤاد شهاب للتراجع وإلغاء بعض البنود في القانون الجديد تحت ضغط أصحاب المصارف ولكن حملة مضادة في الصحافة أدت إلى وضع القانون موضع التنفيذ على الرغم من المعارضة عليه، فلقد اعتاد أصحاب المصارف على الحرية المطلقة ولولا إجراءات المصرف المركزي وقانون النقد لشهد لبنان كوارث مالية كثيرة آنذاك[5]، إذ لعب أصحاب المصارف دوراً هاماً ليس فقط في النفوذ السياسي والاقتصادي، بل في تمويل الحملات الانتخابية عبر المنح والقروض وشبكة العلاقات التي ارتبطت بشكل أو بآخر مع الطموحات السياسية فكان القطاع المصرفي جسراً لكثير ممن دخلوا المناصب العامة والسياسية، ففي الستينيات بلغ نسبة السياسيين من الوزراء والنواب ممن بدأوا حياتهم المهنية في القطاع المصرفي حوالي (25٪) من العدد الكلي لهم[6].

أن النظام الاقتصادي الحر طبع النظام المصرفي بطابعه فمال بشدة نحو التجارة والخدمات ونحو خدمة البضائع والأشخاص والرساميل، ولكن مع ازدياد وعي البلد للحاجة الضرورية القصوى إلى تطوير القطاعات المختلفة وتحقيق نمو متوازن فى جميع الجهات، دفعت الحكومة إلى التدخل لتقديم الخدمات الائتمانية التي لا تقدمها المصارف الخاصة، لاسيما

(1) باسم الجسر، فؤاد شهاب، المصدر السابق، ص100.
(2) وائل الدبيسي، العمل المصرفي في لبنان من الوجهة القانونية، بيروت، 2015، ص 21.
(3) توفيق كسبار، اقتصاد لبنان السياسي 1948– 2002 في حدود الليبرالية الاقتصادية، نقلة عن الإنكليزية فاتن الحريري زريق والمؤلف، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، 2005، ص177.
(4) فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص244–243.
(5) باسم الجسر، فؤاد شهاب ذلك المجهول، المصدر السابق، ص 83.
(6) كمال ديب، يوسف بيدس إمبراطورية «انترا»، وحيتان المال في لبنان، المصدر السابق، ص 253–252.

للوفاء بحاجات الائتمان المتوسط والطويل الأجل، وعززت حرية المصارف إدارة أموالها بما يعود عليها بأفضل النتائج كتوسع الخدمات المصرفية وامتدادها إلى مراكز ومناطق خارجية كما عزز هذا التوسع توافر الأموال لدى المصارف، فالمصارف في لبنان لم تستطيع استعمال هذه الأموال واستدرار الأرباح منها ضمن حدود البلاد مما دفعها إلى البحث عن مخارج لودائعها الفائضة والى تدفق الرساميل نحو الاستثمار الأجنبي[1].

أثر تدفق رؤوس الأموال من مصر وسوريا إلى المصارف في لبنان ولاسيما بعد إغلاق قناة السويس وتحول التجارة عبر بيروت وأيضاً شهد تدفق النفط في الخليج تمويل رؤوس الأموال النفطية إلى لبنان وكان لهذه الأحداث تأثيراً محدوداً على الاقتصاد اللبناني، إذ تنوعت مصادرها ومنها تحويلات رؤوس أموال لبنانية عاملة في الخارج ولا سيما في دول الخليج وهناك رؤوس أموال هاربة من قيود اقتصادية كما في سوريا ومصر والعراق وقد استثمر الجزء الأكبر منها في الصناعة[2].

احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في عدد المصارف الأجنبية في لبنان، وشكلت هذهِ المصارف احدى الركائز القوية للنفوذ الأمريكي في الاقتصاد اللبناني لما تتمتع به من إمكانيات مالية كبيرة مع الأخذ بالحسبان أنها استفادت من تحررها عملياً من رقابة الدولة اللبنانية التي سهلت عملها ولا يخلو الأمر من ارتباط مصالحها مع مصالح بعض الأوساط الحاكمة اللبنانية، إذ شكلت هذه المصارف مورداً لا يمكن الاستغناء عنه لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في لبنان، وارتفع عدد المصارف الأجنبية في لبنان إلى 67 مصرفاً مقبولة كفالتها في حين بلغ عدد المصارف غير المقبولة كفالتها إلى 14 مصرفاً في عام 1963، وكانت هذه المصارف العاملة في لبنان هي فروعاً لمصارف أميركية عدت من أكبر المصارف في الولايات المتحدة[3].

أدى تطور النشاط الاقتصادي وزيادة النشاط المصرفي باعتباره قطاعاً ضرورياً لتمويل وتوجيه أهم التدفقات المالية التي تمر عبر لبنان إلى ارتفاع نسبة وحجم الودائع ففي عام 1950 بلغت (20٪) ثم ارتفعت إلى (68٪) عام 1960 و(105٪) عام 1970 و(125٪) عام1975[4]، إلا أن هذه القوة في النظام المصرفي انطوت على مخاطرة كبيرة في الرأسمال الغربي العامل انطلاقاً من بيروت، وأيضاً بدعم برجوازي داخلي ليلعب دور لوسيط في تقديم الخدمات للسوق الخارجي وهذا ما أدى إلى خلق أزمة مصرفية كبرى حادة، دفعت إلى انهيار مصرف انترا الذي شجع على زيادة التبعية القصوى للغرب[5].

(1) ليلى رعد، المصدر السابق، ص 444.
(2) توفيق كسبار، المصدر السابق، ص 179 – 180.

(3) شيماء حمود كاظم، سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه لبنان (1958– 1969)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2012، ص 136–135.
(4) المصدر نفسه، ص 136.
(5) رندة علي نحلة، المصدر السابق، ص 87.

الخاتمة:

1. شهد القطاع الاقتصادي اللبناني تطورا كبيرا في المجال المصرفي على حساب المجالين الزراعي والصناعي.

2. حاولت الحكومات اللبنانية تحقيق تطور في الجانب الزراعي والصناعي عن طريق تفعيل قوانين تخدم تلك المجالات الا انها لم تصل الى نتيجة مرضية.

3. تدفقت روؤس الاموال الاجنبية الى لبنان بشكل كبير مما جعل الاقتصاد اللبناني مرتبط بالغرب بشكل كبير.

4. شكلت هذه المصارف مورداً لا يمكن الاستغناء عنه لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في لبنان وارتفع عدد المصارف الأجنبية في لبنان لاسيما الولايات المتحدة الامريكية.

5. سعت القوى الاجنبية لاسيما الامريكية والفرنسية لتقييد لاقتصاد اللبناني لاسيما في مجال الصناعة بفرض قيود كمركية بهدف ابقاء لبنان سوقا لتصريف صناعاتها.

المصادر:

1. رنده علي نحلة، الانعكاسات المستقبلية للتخصيصية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 2002.
2. ليلى رعد، تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي 1958 – 1975، ط1، مكتبة السائح، طرابلس، لبنان، 2005 .
3. بكر عبد الحق رشيد، فؤاد شهاب ودوره السياسي والعسكري في لبنان حتى عام 1964، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 2012.
4. باسم الجسر، فؤاد شهاب، مؤسسه فؤاد شهاب، د.م، 1998.
5. فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008 .
6. معد صابر رجب، التأثيرات الاقتصادية والطائفية والحزبية في الأوضاع الداخلية اللبنانية1976–1970، مجلة آداب الفراهيدي، العدد11، جامعة تكريت، كلية الآداب، حزيران 2021.
7. جابري أمينه وتوأمي كريمة، الحرب الأهلية اللبنانية وانعكاساتها على لبنان 1999–1975، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة.
8. جورج عشي وغسان العياش، تاريخ المصارف في لبنان، مطابع شمال آند شمالي، بيروت، 2001.
9. كمال ديب، أمراء الحرب وتجار الهيكل (رجال السلطة والمال في لبنان)، ط1، دار النهار للنشر، بيروت.
10. وائل الدبيسي، العمل المصرفي في لبنان من الوجهة القانونية، بيروت، 2015 .
11. توفيق كسبار، اقتصاد لبنان السياسي 1948–2002 في حدود الليبرالية الاقتصادية، نقلة عن الإنكليزية فاتن الحريري زريق والمؤلف، ط1، دار النهار للنشر، بيروت،2005.
12. شيماء حمود كاظم، سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه لبنان (1958– 1969)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2012.